مجلس الامن الدولي اعتمد، في الماضي، قرارات عديدة أكّدت، في منطوقها، ان القدس جزء من الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧.

ان اعتماد مجلس الامن الدولي لهذه القرارات في الماضي لا يجعل من الملحّ اثارة موضوع القدس في مجلس الامن الدولي في ظل ظروف سياسية متغيّرة، لا سيما اذا كان من شأنه ان يؤدي الى اضعاف هذه القرارات بصدور قرار جديد يتحدث عن وضع القدس في موقع هامشي من قرار ما، أو اثارة جدل حول ما اذا كانت مدينة القدس أرضاً محتلة أم لا. فقرارات الامم المتحدة لا تُلغى طبعاً. ولكن ابطالها يتمّ بصدور قرارات ذات صلة من شأنها ان تتعارض مع القرارات السابقة، فتصبح القرارات اللاحقة هي الاهمّ شأناً أو ذات الشأن كله. ولهذا، فانه من الطبيعي ان يتجنّب المفاوضون الخوض في معارك حول قضايا أحرزوا تقدّماً بشأنها في الماضي، وذلك للابقاء على ما حققوه والاحتفاظ بانجازاته، لا سيما في ظل ظروف سياسية متغيّرة لا تسمح بما سمحت به ظروف سياسية سابقة، وحتى لا يعرّضوا تلك الانجازات للابطال، أو الاهتزاز. وكان من الممكن ازاء المحاولات الاميركية حول عدم الاشارة الى القدس كمدينة محتلة في فقرة من الفقرات العاملة، وهذا يمكن ان يتمّ استيعابه من خلال المفاوضات التي تسبق تثبيت النص النهائي لمشروع القرار، كان من الممكن الابقاء على قوة، واستمرارية، القرارات السابقة بتأكيدها بفقرة عاملة تذكر ارقامها وتواريخها وتبدأ بـ «يؤكد، مجدداً، الخ». وفي هذه الحالة، يكون من الصعب على المجلس ان يرفض تأكيد قراراته السابقة بفقرة عاملة؛ بل ان من طبيعة قرارات الامم المتحدة ان يؤكد كل قرار القرارات السابقة التي اتخذت في نفس المسألة من نفس المحفل؛ ويكون بهذه الحالة قد تأكد في القرار ما صدر عن المجلس بخصوص مدينة القدس على انها جزء من الارض المحتلة؛ وتجنّب المفاوضون الآثار السلبية الناتجة عن الاصرار على تكرار ما قرّره المجلس في الماضي بعبارات لا تغير من المعنى، أو تضيف جديداً الى قراراته السابقة. ولكن ما حدث هو عكس هذا تماماً؛ اذ ان المجلس، في قراره الجديد الرقم ٦٨١، لم يؤكد قراراته السابقة بخصوص القدس كمدينة محتلة، وهذا خلل كبير يلفت النظر، ثمّ لم يدرج مثل هذا النص في احدى فقراته العاملة، وانما أتى على ذكر ذلك في الفقرة التمهيدية الخامسة، كما سلف ذكره.

ولكن الامر الذي يثير الاستغراب هو ان يسمح المفاوضون بتمرير نصّ يساوي بين أعمال اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال وامتداداته، كما جاء في الفقرة المذكورة. وقد يكون هذا النص الخبيث هو الثمن الاكثر بشاعة لقبول الطرف الاميركي تثبيت عبارة «بما فيها القدس» في فقرة تمهيدية، والايحاء بأن ذلك يشكل انتصاراً كبيراً لم يسبق له مثيل، في حين جاء هذا النص، في الحقيقة، تراجعاً صارخاً لمجلس الامن الدولي عن قراراته العديدة التي أكد، في منطوقها، ان القدس جزء من الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧. وتقتضي الحاجة ذكر تلك القرارات دون نصوصها لضيق المجال: قرار مجلس الامن الرقم ٢٩٨، بتاريخ ٢٥/٩/١٩٧١؛ القرار الرقم ٤٤٦، بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩؛ القرار الرقم ٤٦٥، بتاريخ ١/٣/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٤٧١، بتاريخ ٥/٦/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٤٧٦، بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٤٧٨، بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٦٠٧، بتاريخ ٥/١/١٩٨٨؛ القرار الرقم ٦٠٨، بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨؛ بالاضافة الى قرارات أخرى اعتمدها مجلس الامن الدولي، رفض فيها كل تغيير في معالم مدينة القدس الديمغرافية، والثقافية، والقانونية، والادارية، والتشريعية، واعتبار ذلك باطلاً ولاغياً في معرض مواقفه حول رفضه الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، او بالغزو، مثلما ورد في قراراته ٢٥٢، بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٨، و٢٦٧، بتاريخ ٣/٧/١٩٦٩، على سبيل المثال.